تقدم ومجموعة من النواب بتعديل للائحة الداخلية يقترح إحالة الاقتراحات إلى اللجان مباشرة

الصقعبي: اللجنة التشريعية اليوم في أيدٍ أمينة.. لكن لا نضمن المستقبل

رأى النائب عبدالعزيز الصقعبي أن الحاجة انتفت في مسألة إحالة المقترحات المقدمة من النواب إلى اللجنة التشريعية أولا لإبداء الرأي وثم تحويلها إلى اللجان المختصة، مشيرا إلى أنه تقدم ومجموعة من النواب باقتراح لتعديل قانون اللائحة الداخلية وتحديدا المادة 98 ، بحيث تحال كل المقترحات والقوانين المقدمة من النواب إلى اللجان المختصة مباشرة وتكون هي اللجان المعنية بدراسة الجوانب الفنية والقانونية لهذه المقترحات.

وقال الصقعبي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، «مع كل انتخابات نيابية يتقدم المرشحون بمجموعة من الوعود الانتخابية للمواطنين مثل تعديل قانون الانتخاب، وتعديل قوانين مقيدة للحريات، وتشريعات وإصلاحات مختلفة وقوانين تنموية تهم المواطن وتخدم الصالح العام، لكن ما إن نصل إلى البرلمان حتى نصطدم بواقع تنظيمي هيكلي صعب، حيث نصطدم بمايسمى (مقبرة التشريعات والقوانين) التي صنعتها اللائحة الداخلية بما يسمى اللجنة التشريعية».

وأضاف «هذه اللائحة التي صدرت عام 1963 نصت بشكل واضح في المادة 97 على أن كل القوانين المقدمة من النواب يجب أن تمر على اللجنة التشريعية أولا حتى تدرس من الجانب القانوني والدستوري وثم تحول للجان المختصة».

وتابع: «أفهم هذا الإجراء في عام 1963 عندما كانت الخبرات القانونية محدودة، وقبل 60 سنة عندما كان هناك نقص في الثقافة الدستورية، لكن اليوم مع وجود كوكبة من النواب ممن يمتلكون ثقافة قانونية عالية ولديهم فرق قانونية متمكنة في الجانب الدستوري والقانوني وكذلك لجان المجلس مليئة بالكوادر الوطنية والقانونية المدربة تستطيع التعامل مع هذه التشريعات من الجانب القانوني والدستوري، اعتقد انتفت الحاجة لمثل هذا الإجراء».

وأشار إلى أن «هذا الإجراء ممكن قبل 60 عاما، فالمجلس الأول عام 1963 أكمل مدته الدستورية أربع سنوات وكل النواب الخمسين مجتمعين قدموا فقط 45 قانونا لكن اليوم مع نضج التجربة البرلمانية وفي برلمان 2020 الذي لم يكمل مدته الدستورية أقل من سنة ونصف السنة وما فيه من صراعات سياسية والتعطيل، ومع ذلك تقدم النواب بـ843 قانونا أي ما يعادل أكثر من 18 ضعفا مما قدم في المجلس الأول»، متسائلا: «أي لجنة تشريعية تستطيع أن تستوعب هذا الكم الهائل من الأعداد وتنجز كل هذه القوانين قبل تحويلها إلى اللجان المختصة؟»، مبينا أن «الأخطر من ذلك فيما لو ترأس نائب فاسد هذه اللجنة إذ يستطيع أن (يدفن) كل هذه المقترحات 4 سنوات وهذا ما حصل فعلا في مجالس سابقة».

وأوضح «اللجنة التشريعية اليوم في أيد أمينة لكن لا نضمن المستقبل، وعليه تقدمت ومجموعة من النواب من الكتل النيابية المختلفة باقتراح بتعديل قانون اللائحة الداخلية وتحديدا المادة 98 بحيث تحال كل المقترحات والقوانين المقدمة من النواب إلى اللجان المختصة مباشرة وتكون هي اللجان المعنية بدراسة الجوانب الفنية والقانونية لهذه المقترحات حتى لا تتعطل مصالح الناس، وحتى تعمل اللجان المختصة بشكل عال وبكفاءة عالية وتحقق تطلعات المواطنين بأسرع وقت ممكن، وحتى لا يأتي يوم من الأيام وتستغل هذه الإجراءات لتغليب المصالح الشخصية الخاصة على المصلحة العامة».

عبدالعزيز الصقعبي

أكد أن ذلك يسهم في عودة التوظيف

الدمخي: يجب إقرار الميزانية العامة للدولة 2022-2023 في أسرع وقت لتأخرها عن الموعد الدستوري

على وزير الدفاع وقف تسلم طائرات الكاراكال والتحقيق في مخالفاتها

طالب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي الدكتور عادل الدمخي بإقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي "2022/ 2023" في أسرع وقت لتأخرها عن الموعد الدستوري، مبينا أن هناك ضرورة للسرعة من أجل عودة التوظيف، خصوصا أن هناك 25 ألف فرصة عمل في الوزارات والجهات الملحقة والمستقلة.

وأكد الدمخي أن عدم إقرار الميزانية يؤثر أيضا على المشاريع الإسكانية الجديدة ومن أهمها مدينة المطلاع ومدينة جنوب سعد العبدالله، و الاعتمادات المالية المرصودة في وزارة التجارة للمواد الإنشائية المدعومة.

وقال الدمخي «نرحب في لجنة الميزانية ونواب المجلس بأي تعاون مع الحكومة لاعتماد هذه الميزانية المتأخرة عن الموعد الدستوري مع الإبقاء على الرقابة الحقيقية عليها».

وأوضح الدمخي أن «ترحيل أرباح إلى خزينة الدولة بما يقارب 160 مليون دينار، إضافة إلى 89 مليون دينار نصيب المؤسسة العامة للرعاية السكنية من أرباح الصندوق الكويتي للتنمية في الحسابات الختامية لسنة " 2020 / 2021" يمكن أن يساهم في تغطية تكاليف البنى التحتية للمدن القائمة».

وأفاد الدمخي: بخصوص بيع الإجازات فإن الميزانية الحالية لا تتضمن اعتمادا ماليا فعليا لها لأن الحكومة السابقة لم تتقدم بإضافته، مقترحا أن تتم الاستفادة من وفورات الباب الأول خلال الـ7 أشهر الماضية للصرف على بند بيع الإجازات إلى حين إلزام الحكومة بإدراجه رسميا في ميزانية السنة المالية 2023 / 2024 تنفيذا للقرار الصادر من مجلس الوزراء، مشددا على الجانب الاستثماري للدولة على أهمية اختيار الكفاءات الوطنية لإدارته باعتباره المورد الثاني للدخل في الدولة، بخاصة مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي يجب ألا يقل الأداء الاستثماري فيها عن 6،5 في المئة لتجنب العجز الاكتواري، ولتحقيق فوائد يستفيد منها المتقاعدون والمؤمن عليهم.

وأكد الدمخي: أنه من المتوقع تحقيق ميزانية 2022 / 2023 فائضا ماليا نتيجة الفارق في سعر النفط، مشددا على ضرورة تفكير الدولة من الآن في إعادة بناء الاحتياطي العام للدولة من جديد على أسس استثمارية وتمويلية حقيقية ولا يكون الهم الحكومي هو الدين العام فقط.

من جانب آخر، قال الدمخي "نمى إلى عملنا أن وزارة الدفاع بصدد استئناف تسلم طائرات الكاراكال المعيبة مصنعيا بدليل التقارير الفنية السابقة، وتقرير ديوان المحاسبة والذي تضمن أمورا عدة منها العمولة المخالفة للقوانين ذات الصلة علاوة على كل المخالفات الأخرى منوها إلى أنه سبق أن تحدث في الموضوع في مجلس 2016 في شأن التلاعب في المواصفات والمخالفات الكثيرة لتلك الصفقة، فضلا عن الغرامات التي تصل إلى أكثر من 200 مليون يورو، وصولا إلى المطالبة بفسخ العقد بسبب المخالفات، داعيا وزير الدفاع إلى وقف استيراد طائرات الكاركال والتحقيق في مخالفاتها.

وأكد الدمخي ضرورة التعاون من قبل وزير الدفاع في تلك القضية، ولو تطلب الأمر إجراء تحقيق داخلي مشترك ما بين المجلس ووزارة الدفاع حتى لا يتحمل الوزير أي تبعات في المستقبل.

عادل الدمخي

رئيس مجلس الأمة استقبل الوزير عمار العجمي

أحمد السعدون مستقبلا عمار العجمي

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون في مكتبه أمس وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي.

دعا إلى إنشاء مدينتين طبية وتعليمية في «صباح الأحمد»

فيصل الكندري يطالب بـ1500 دينار حدا أدنى للراتب التقاعدي

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري بزيادة رواتب المتقاعدين، وإنشاء مدينتين طبية وتعليمية في منطقة صباح الأحمد الجنوبية.

وقال الكندري، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، «تقدمت بثلاثة اقتراحات الأول يخص شريحة المتقاعدين، لزيادة الرواتب خصوصا مع زيادة المصروفات على المتقاعد فهو مسؤول عن أسرة كاملة»، مبينا أن المقترح تضمن «زيادة راتب المتقاعدين بأن لا يقل عن 1500 دينار وإلزام مؤسسة التأمينات العامة بتسوية المعاشات التقاعدية كل 3 سنوات، بحيث تراجع المؤسسة كل 3 سنوات التضخم العالمي وأسعار السلع وتنظر في زيادة معاشات المتقاعدين».

وأضاف «لا يمكن نسيان المتقاعد بعد أن أفنى عمره في خدمة البلد والناس، فهو مواطن يستحق أن يعيش برفاهية ويكون مستقرا اجتماعيا وماليا».

وتطرق إلى رواتب المتقاعدين، وقال إنها «معادلة اقتصادية بما أن هناك تضخما عالميا في الأسعار يفترض أن يقابله زيادة في الرواتب»، لافتا إلى أن «المتقاعد لا يصرف له راتب كامل، وهذا وفق قانون التأمينات حيث تصرف له نسبة من المعاش التقاعدي تحدده المؤسسة».

ودعا إلى أن يصحح هذا المسار في قانون التأمينات، متمنيا على الحكومة مد يد التعاون في زيادة رواتب المتقاعدين، ومبينا أن "المقترح جاء توافقا مع توجهات والخطاب الذي ألقاه سمو ولي العهد نيابة عن سمو الأمير بأن علينا اليوم إكرام المتقاعدين كما خدمونا في السابق، وعلى الحكومة تبني هذا التوجه السامي".

وعن المقترحَين الآخرَين، قال الكندري إنهما يخصان المنطقة الجنوبية، متابعا «تقدمت في السابق باقتراح لإنشاء مدينة طبية في منطقة صباح الأحمد وكذلك بمقترح آخر بإنشاء مدينة جامعية في المنطقة ذاتها خاصة وأن المنطقة الجنوبية أصبح فيها كثافة سكانية كبيرة جدا ويخدمها مستشفى واحد فقط وهو العدان».

وأشار إلى «البعد الجغرافي لأي حالة مرضية في مناطق الوفرة أو الخيران أو صباح الأحمد والتي تصل إلى 70 كيلومترا للوصول إلى مستشفى العدان الذي تم إنشاؤه عام 1980، واليوم يخدم نحو مليون نسمة ويضم 720 سريرا فقط».

وتطرق إلى المدينة الجامعية في منطقة صباح الأحمد، مبينا أن الأراضي المخصصة سلمت لوزارة التربية، لافتا إلى البعد الجغرافي من منطقة صباح الاحمد إلى جامعة الشدادية والتي تصل إلى 95 كيلومترا.

وأضاف «نحتاج من الحكومة التعاون وتصحيح المسار الجديد بالنظر إلى الاقتراحات الثلاثة وهي خاصة بالمتقاعدين، والتي أصبحت وجوبية في النظر فيها وكذلك المناطق الجنوبية في صباح الأحمد والوفرة والخيران السكنية وغيرها من المناطق الجديدة»، مطالبا في الوقت نفسه وزير الأشغال بإيجاد حل فوري للبحيرات المائية في منطقة صباح الأحمد والتي تسببت في التلوث والأمراض والروائح.

لن نقبل أن يتعرض مواطنون للظلم من أجل مجاملة أحد المتنفذين

حمدان العازمي: تهديد أصحاب قاعات أفراح جنوب الصباحية.. لن يمر مرور الكرام

حمدان العازمي

قال النائب حمدان العازمي إن «تهديد أصحاب قاعات أفراح جنوب الصباحية ومنحهم 3 أيام فقط للإزالة دون توفير بديل، لن يمر مرور الكرام، ولن نقبل أن يتعرض مواطنون للظلم من أجل مجاملة أحد المتنفذين».

وتساءل العازمي، مخاطباً وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور، «لماذا هذه المنطقة بالتحديد ولماذا لم يتم تطبيق هذا القرار على جميع مناطق الكويت؟».